المُقدِّمةُ الأوحدِيَّة لتوضيح القواعد الصرفيَّة

لأحمد بن صالح السباعي

تحقيق وتعليق د. عمر علي البارونيّ*

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فإن علم الصرف من أجل علوم العربية، وهو أول ما يجب أن يلم به طالب العلم؛ إذ به تُعرف أحوال الكلمات، وما يعتريها من أحكام، ومن بعدها يُؤخذ في تركيبها جملًا وعبارات، وهذا لا يكون إلا بصحة المبنى. من هنا اهتم علماء اللغة بأبواب التصريف، وصاروا يفصلونها عن أبواب النحو؛ فؤلفت فيها المؤلفات المطولة والقصيرة، ولما كان علم الصرف معتمدًا على الدقة والحذق، اختصر كثير من العلماء أبوابه تسهيلًا على الطلاب المبتدئين، وكان من هؤلاء العلماء الأجلاء: أحمد السباعي (ت1266هـ)، الذي وضع هذا المختصر، فجاء مثالًا في حسن الاختصار والتلخيص.

ولما وقفت على مخطوطة هذا الكتاب، رأيت أن أخرجه إلى النور؛ إحياءً لذكر صاحبه وتعريفًا به وبفضله، ولتزويد الطلاب المبتدئين بمختصر في علم الصرف.

وقد قدمت للتحقيق بقسم دراسي موجز جدًّا، ذكرت فيه تعريفًا بصاحب الكتاب، وتعريفًا بكتابه. واعتمدت في تحقيقي المخطوطة على نسخة فريدة، وقد سرتُ في تحقيقها على النهج الآتي:

شرح بعض الألفاظ وضبطها بالشكل.

إضافة بعض العناوين، وما يقتضيه المقام، ووضع كل ذلك بين قوسين معقوفين [ ].

تصحيح الأخطاء الواردة في النص، سواء أكانت إملائية أم غيرها.

وضع علامات الترقيم المتعارف عليها عند تحقيقي المخطوطة.

وضع فهرس للمصادر والمراجع.

القسم الدراسي

أولًا– التعريف بالمؤلف[1]:

لم تزودنا كتب التراجم والمؤلفين عن حياة المؤلف شيئًا ذا بال؛ فكان ما ذكرته على النحو الآتي:

* كلية التربية – جامعة مصراتة.

1- (اسمه)

هو أحمد بن صالح بن محمد بن صالح السباعي، العدوي، المالكي، الشريف الحسني، الأزهري.

2- (مولده ونشأته)

لم يرد تاريخ ميلاد المؤلف في كتب التراجم، ولكن ورد مكان ولادته ونشأته؛ فذُكر أنه ولد بمصر، ونشأ بها.

3- (صفاته)

وصف المؤلف- رحمه الله- بأنه فقيه، عالم، بحر، حبر، فهامة، وعلى لوحة غلاف الكتاب وصف بالعلامة الأستاذ الشيخ.

4- (تحصيله العلمي)

بدأ السباعي بقراءة القرآن فحفظه، ثم طلب الفنون والعلوم الأخرى؛ فحفظ كثيرًا من المتون. وحضر على أشياخ الأزهر، وكان مجدًّا في طلب العلم حتى صار نابغًا في العلوم، وتوسع في الفنون، وتصدر للتدريس بالأزهر، وانتفع به كثير من الطلاب.

5- (مؤلفاته)

للسباعي مؤلفات جليلة، ذكرتها بعض المصادر التي ترجمت له، منها:

حاشية على متن الألفية.

حاشية على متن السنوسية.

رسالة في مبادئ العلوم.

البدر المنير اللامع في تحقيق الثلاثة الجوامع (رسالة).

مقدمة في الصرف (وهو الكتاب الذي بين أيدينا).

كتاب منحة الوهاب لمن خصه بالاقتراب، يبدو أنه في التصوف.

6- (شيوخه)

ذكر الأزهري أن السباعي أخذ الطريقة الخلوتية عن:

والده السيد صالح السباعي.

الأستاذ عبد الله الخلوتي الشرقاوي.

7- (تلاميذه)

لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت للسباعي أن له تلاميذ أخذوا عنه.

8- (تاريخ وفاته)

قال الأزهري: "ولم يزل السباعي قائمًا بمعالم العلم والدين والعبادة"، ومداومًا على طلب العلم تحصيلًا وتدريسًا وتصنيفًا، حتى توفي سنة ست وستين ومائتين وألف من الهجرة، (1266هـ= 1850 م)، "ودفن بمدفن أسلافه بزاوية الشيخ أحمد الدردير"، رحمه الله- تعالى.

ثانيًا- التعريف بالكتاب:

كما بخلت كتب التراجم بمعلومات عن المؤلف، بخلت أيضًا بذكر معلومات عن الكتاب، ويمكن تفصيل القول حوله على النحو الآتي:

1- (عنوان الكتاب)

لم يرد الكتاب بعنوان (المقدمة الأوحدية في القواعد الصرفية)، في كتب التراجم والمؤلفين وفهارس المخطوطات التي تمكنت من الاطلاع عليها؛ ولكنه ورد بهذا العنوان في مقدمة المؤلف كاملًا، وهو ما ورد- أيضًا- على لوحة الغلاف. وذكر الأزهري في اليواقيت الثمينة أن للسباعي مقدمة في الصرف، وأغلب الظن أنها هذا الكتاب المحقق.

2- (نسبة الكتاب إلى المؤلف)

وردت نسبة الكتاب إلى المؤلف في مقدمته، بعنوان (المقدمة الأوحدية في القواعد الصرفية)، ولم ينسب الكتاب إلى المؤلف أو لغيره في أي مصدر من مصادر التراجم والمؤلفين، وذكر الأزهري في اليواقيت أن للسباعي مقدمة في الصرف.

3- (محتوى الكتاب)

تناول المؤلف في كتابه بعض الأبواب الصرفية بشكل مختصر جدًّا، ولم يتناول كل الأبواب. وجاءت عبارته مختصرة جدًّا، تصل في بعض المواضع إلى اللبس وصعوبة الفهم؛ مما اضطرني في كثير من الأحيان إلى الإطناب في توضيح بعض المسائل، وفي بعضها الآخر إلى زيادة ما هو ضروري للتوضيح، أو لإصلاح عبارة غير سوية، بسبب النسخ.

4- (سبب تأليفه)

ذكر المؤلف في مقدمته سبب تأليف الكتاب بقوله: "الداعي لتحرير هذه المقدمة الصرفية؛ تسهيل قواعد الفن على المبتدئ؛ لكونها ذُكرت في محالها مشتتة غير مضبوطة، فأردت جمعها على أحسن وجه وأتمه، وأعظم نظام وأثمره".

5- (القيمة العلمية للكتاب)

يعد هذا الكتاب- من وجهة نظري- كتابًا جيدًا للمبتدئين في علم الصرف، خاصة في المراحل المتوسطة من مراحل التعليم، لا أقول الأولى منها؛ فهو عليهم صعب، ولا أقول المتقدمة؛ فهم بحاجة إلى ما هو أوسع عبارة، وتشعبًا في المسائل، وإنما لمن هم في مرحلة التعليم الثانوي.

6- (وصف نسخة الكتاب)

بعد البحث والتنقيب عن نسخ للكتاب، لم أتحصل إلا على نسخة فريدة ليست بخط المؤلف، وهي نسخة جامعة الملك سعود، المحفوظة برقم (414 م. س) (3472).

وتقع هذه النسخة في (10) عشر قطع، في كل قطعة (13) ثلاثة عشر سطرًا، بمقاس (17×10).

وهي نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، نسخها عبد الكريم أحمد الملوي، ولم يرد بها تاريخ النسخ.

(نماذج من المخطوط)

صورة الغلاف

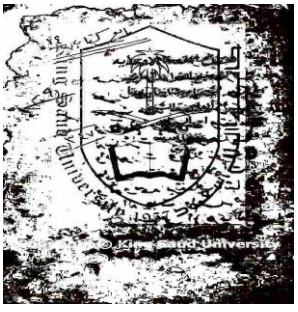

صورة اللوحة الأولى

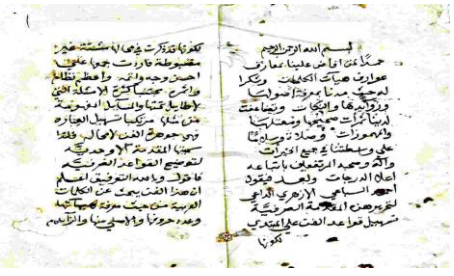

صورة اللوحة الأخيرة

القسم التحقيقي

[مقمة المصنف]

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن أفاض علينا بمعارف عوارف هيئات الكلمات، وشكرًا له حيث مدنا بمعرفة أصولها وزوائدها والنكات، وتضاعفت لدينا ثمرات صحيحها ومعتلها والمهموزات، وصلاة وسلامًا على واسطتنا في جميع الخيرات، وآله وصحبه المرتفعين باتباعه أعلى الدرجات، وبعد؛

فيقول أحمد السباعي الأزهري: الداعي لتحرير هذه المقدمة الصرفية تسهيل قواعد الفن على المبتدئ؛ لكونها ذُكرت في محالها مشتتة غير مضبوطة، فأردت جمعها على أحسن وجه وأتمه، وأعظم نظام وأثمره، مجتنبًا كثرة الأمثلة التي لا طائل تحتها، والمسائل المفهومة من مثلها، مرتكبًا[2] تسهيل العبارة فهي جوهرة الفن لا محالة؛ فلذا سميتها: المقدمة الأوحدية لتوضيح القواعد الصرفية، فأقول- وبالله التوفيق:

[مدخل]

اعلم أن هذا الفن يبحث عن الكلمات العربية، من حيث معرفة هيئاتها وعدد حروفها، والأصلي منها والزائد، والمضاعف[3] من الكلمات والمدغم والمعتل، وبيان ذلك أن الكلمات العربية ثلاثة: حرف، واسم، وفعل. والاسم تارة يشبه الحرف، وتارة لا يشبهه. والفعل متصرف وغير متصرف[4]؛ فالحرف ومشابهه من الأسماء لا يبحثون[5] عنهما علماء الفن، وكذلك الفعل الجامد[6]، ولعل هذا لعدم تركب الحروف من ثلاثة في الغالب، وأقل ما يبحثون عنه المركب من ثلاث، ولعدم تغير الأفعال الجامدة، وهو مناط أبحاثهم.

[تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد]

فأما الاسم المتمكن[7] فينقسم إلى: مجرد من الحروف الزائدة، وغير مجرد[8]. والمراد بزيادة الحرف: زيادته على أصل الوضع، والحروف الأصلية بعكسها، والعلامة الدالة على زيادة الحرف: عدم ذكره في تصاريف الكلمة. والمجرد تنتهي حروفه إلى خمسة كـ(سَفَرْجَل)[9]، والزائد تنتهي حروفه إلى سبعة، كـ(اشْهِيبابًا)[10]، [وهو] بيّن[11]. والحروف التي تزاد يجمعها قولك: سألتمونيها[12].

[الميزان الصرفي]

وقد وضعوا لمعرفة الأصلي والزائد ميزانًا؛ فالثلاثي المجرد قابلوه بـ(فَعَل) بفتح العين، والرباعي قابلوه بـ(فَعْلَلَ)، بفتح اللامين، فما قابل الفاء والعين واللام أصول، وما بقي بعد المقابلة فزوائد، فما قابل الفاء يسمى: فاء الكلمة، وما قابل العين يسمى: عينها، وما قابل اللام يسمى: لامها؛ فهي تسمية مجازية، والحرف الزائد يذكر في الميزان بلفظه، ما لم يكن آخرًا؛ فإن اللام تكرر بحسبه[13].

والأول من الاسم الثلاثي المجرد يحرك بالحركات الثلاث، وفي كل منها يجوز في الثاني الحركات الثلاث والسكون، فالصور اثنا عشر[14]، لكن كَسْر الأول مع ضم الثاني مُهمل عندهم[15]، وضَمّ الأول وكَسْر الثاني قليل[16].

[أوزان الاسم الرباعي المجرد]

و[الاسم الرباعي المجرد][17] له هيئاتٌ ستة[18]: [الأول]: (فَعْلَلُ) بفتح الأول والثالث وسكون الثاني وضم الآخر، كـ(جَعْفَر)[19]. الثاني: (فِعْلِلُ) بكسر الأول والثالث وسكون الثاني وضم الآخر، كـ(زِبْرِج)[20]. الثالث: (فِعْلَلُ) بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وضم الآخر، كـ(دِرْهَم). الرابع: (فُعْلُلُ) بضم الأول والثالث والآخر وسكون الثاني، كـ(بُرْثُن[21])[22]. الخامس: (فِعَلٌّ) بكسر الأول وفتح الثاني وسكون الثالث، كـ(زِبَرّ)[23]. السادس[24]: (فُعْلَلُ) بضم الأول والآخر وسكون الثاني وفتح الثالث، كـ(جُخْدَب)[25].

[التقسيم الزمني للفعل]

وأما الفعل فينقسم إلى أقسام ثلاثة[26]: ماضٍ[27]، ومضارع، وأمر.

[أولًا- الماضي]

فأما الماضي فينقسم إلى: ثلاثي، ورباعي، وكل منهما إما مجرد، أو مزيد، وكل منهما إما مضعف، أو معتل، أو مهموز، أو سالم من ذلك[28].

[أوزان الماضي الثلاثي المجرد]

فأما الثلاثي المجرد فله هيئات ثلاث[29]: (فَعَلَ) بفتح الثلاثة. و(فَعِلَ) بفتح الأول والآخر وكسر الثاني. و(فَعُلَ) بفتح الأول والآخر وضم الثاني.

والموازن لـ(فَعَلَ) الأول ينقسم إلى قسمين؛ لأنه تارة تكون العين واللام من حروف الحلق، وتارة لا. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين[30].

[المضارع من الثلاثي المجرد مفتوح العين]

فإن كانت عينه أو لامه كذلك؛ جاء مضارعه على (يَفْعَل) بفتح العين لا غير، كـ(مَنَعَ يَمْنَع)، و(سَأَلَ يَسْأَل)، وإن لم تكن عينه أو لامه بهذه المثابة؛ جاء مضارعه على وزن (يَفْعُل)، كـ(نَصَرَ يَنْصُر)، وعلى وزن (يَفْعِل) أخرى، كـ(ضَرَبَ يَضْرِب)[31].

[المضارع من الثلاثي المجرد مكسور العين]

و[أما][32] الثلاثي المجرد الموازن لـ(فَعِل) بالكسر؛ فمضارعه على وزن (يَفْعَل) بالفتح لا غير، كـ(عَلِمَ يَعْلَم)[33].

[المضارع من الثلاثي المجرد مضموم العين]

و[أما][34] الموازن لـ(فَعُل) بالضم؛ فمضارعه (يَفْعُل) بالضم- أيضًا- لا غير، كـ(حَسُنَ يَحْسُن)[35].

[أوزان الماضي الثلاثي المزيد]

والثلاثي المزيد يزاد فيه حرفٌ واحدٌ، كـ(أَكْرَمَ)، أو حرفان، كـ(تَبَاعَدَ)، أو ثلاثة، كـ(اسْتَخْرَجَ)، ولا يزاد فيه أكثر من ذلك؛ لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل[36].

[وزن الماضي الرباعي المجرد]

والرباعي المجرد، ووزنه (فَعْلَلَ) بالفتح[37].

[أوزان الماضي الرباعي المزيد]

والمزيد فيه وزنه (تَفَعْلَلَ)، كـ(تَدَحْرَجَ)، و(افْعَنْلَلَ)[38]، كـ(احْرَنْجَمَ)، و(افْعَلَلَّ)، كـ(اقْشَعَرَّ)؛ فله أوزان ثلاثة[39].

[اسما الفاعل المفعول من الماضي الثلاثي المجرد]

واسم الفاعل من الثلاثي المجرد على (فَاعِل)، كـ(ضَارِب)[40]. واسم المفعول منه على (مَفْعُول)، كـ(مَضْرُوب)[41].

[اسما الفاعل والمفعول من الماضي الثلاثي المزيد]

والمزيد إذا أريد إتيان اسم الفاعل والمفعول منه؛ فإنه يزاد في أوله ميم، ويُكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل[42]، ويُفتح في اسم المفعول، وذلك كـ(مُسْتَخْرِج) بالكسر والفتح[43].

[أوزان الفعل المضاعف من الماضي الثلاثي والرباعي المجرديْن والمزيديْن]

والمضاعف[44] تارة يكون ثلاثيًّا مجردًا، وأخرى مزيدًا، وتارة يكون رباعيًّا مجردًا، وتضعيفُ كلٍّ مختلف؛ فتضعيف الثلاثي المجرد والمزيد أن تكون عينه ولامه من جنس واحد، كـ(رَدَّ)، وتضعيف الرباعي المجرد كون فائه ولامه الأولى من جنس واحد، كـ(زَلْزَلَ)، أو عينه ولامه الثاني، كـ(زَلْزَلَ) أيضًا[45].

[حكم إدغام الحرف الأول من الفعل المضعف]

والحرف الأول المضعف ينقسم- بحسب وجوب الإدغام وعدمه- إلى أقسام ثلاثة[46]: فيجب إن لم يتصل بالكلمة شيء[47]، وكان الثاني حرف لين[48]. ويمتنع إن اتصل به ضمير

المتكلم، أو المخاطب، أو لم يكن الثاني لينًا[49]. ويجوز إن كان في فعل مسند إلى الواحد ودخل عليه الجازم، كـ(لَمْ يَعَضَّ)[50].

[حكم حركة الحرف الثاني من الفعل المضعف]

والحرف الثاني المضعف تارة تجوز فيه الحركات الثلاث، وذلك إن ضُمت العين، كـ(لَمْ يَهُدّ)، والفتح والكسر فقط إن فتحت أو كسرت[51].

[أنواع الفعل المعتل]

والمعتل يتنوع إلى أنواع سبعة[52]: معتل الفاء[53]. و[معتل] العين [54]. و[معتل] اللام[55]. ومعتل العين واللام معًا، كـ(قَوِيَ)[56]، ويسمى: اللفيف المقرون، وعلة التسمية لا خفاء فيها. ومعتل الفاء والعين، كـ(وَيْل)[57]. ومعتل الفاء واللام، ويسمى: اللفيف المفروق، وعلة التسمية لا خفاء فيها أيضًا، وذلك كـ(وَفَى)[58]. ومعتل الثلاثة، وذلك كاسمي الواو والياء[59].

[إعلال الفعل الثلاثي المجرد]

[الإعلال بالحذف]

ومعتل الفاء، إن كانت فاؤه واوًا، فإنها تحذف من المضارع إذا كان على وزن (يَفْعِل) بالكسر، كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، وذلك لعدم مناسبة الواو للكسرة، ولا تحذف من المضارع إذا كان على غير هذا الوزن[60].

[الإعلال بالقلب]

وأما إذا كانت فاؤه ياءً فلا تحذف من المضارع مطلقًا، نحو: (يَمُنَ يَيْمُنُ)، و(يَسَرَ يَيْسِرُ)، و(يَئِسَ يَيْأَسُ)[61]. ومعتل العين إذا كان ثلاثيًّا مجردًا، وكانت عينه واوًا أو ياءً متحركة، وانفتح ما قبلها؛ قُلبت ألفًا وجوبًا، نحو: (صَانَ)، و(بَاعَ)[62]. فإن اتصل به ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو جمع المؤنث الغائب، نُقل الفعل إلى (فَعُل) بالضم إن كان واويًّا، وإلى (فَعِل) بالكسر إن كان يائيًّا[63].

[الإعلال بالنقل والحذف معًا]

وأما إذا كان معتل العين على وزن (فَعُل) بالضم، أو (فَعِل) بالكسر، فإن الضمة والكسرة يُنقلان إلى الفاء، وتُحذف العين؛ لدفع التقاء الساكنين[64].

[إعلال الفعل الثلاثي المزيد]

وأما الثلاثي المزيد فلا تُعتلَّ عينُه إلا في أربعة أوزان[65]: أَجَابَ، واسْتَقَامَ، وانْقَادَ، واخْتَارَ[66].

[بناء اسم الفاعل واسم المفعول من الثلاثي المجرد معتل العين]

واسم الفاعل من المجرد معتل العين يُعتلُّ بالهمز كـ(صَائن). واسم المفعول منه يُعتلُّ بالحذف والنقل، كـ(مَصُون)[67].

[بناء اسم الفاعل من الثلاثي المزيد معتل العين]

واسم الفاعل من المزيد معتل العين يُعتلُّ بما اعْتَلَّ به المضارع، كـ(مُجِيب)، و(مُسْتَقِيم)[68].

[بناء اسم المفعول من الثلاثي المزيد معتل العين]

واسم المفعول من المزيد يُعتلُّ بالنقل والقلب إن اعْتَلَّ فعله، كـ(مُجَاب)، و(مُستجَاب)[69].

[بناء اسم المفعول من الثلاثي المزيد معتل اللام]

وأما معتل اللام فإنها تحذف لامه إذا كانت واوًا أو ياءً متحركة وانفتح ما قبلها مطلقًا[70].

[إعلال الفعل الثلاثي الماضي معتل اللام]

وتحذف أيضا– اللام– في الماضي إذا كان على وزن (فعلوا)[71] مطلقا، انفتحت العين أوْ لاَ، وعلى وزن (فَعَلَتْ) و(فَعَلَتَا)، بشرط فتح العين[72].

[بناء اسم الفاعل واسم المفعول من الثلاثي المهموز المجرد والمزيد]

وأما المهموز فكل ما تعلق بالصحيح يتعلق به، والكلمة المهموزة تارة تهمز بهمزة واحدة، وتارة بهمزتين، كـ(أَمَلَ يَأْمُلُ)[73]، والمهموز بهمزتين تُقلب الثانية من جنس حركة ما قبلها[74]، كـ(أمل) المتقدم[75].

تنبيهات

[إلى ما يتعلق بصوغ بعض أبنية الأسماء والأفعال]

<u>الأول:</u> اسم الزمان والمكان يأتي على[76]: (مَفْعِل) من (يَفْعِل)، كـ(المَجْلِس). وعلى (مَفْعَل) من (يَفْعَل)، و(يَفْعُل)، بالفتح والضم، كـ(المَذْهَب)، و(المَقْتَل)[77].

وأما اسم الآلة فله هيئات أربع[78]: مِفْعَل، كـ(مِحْلَب)[79]. ومِفْعَلَة، كـ(مِكْسَحَة)[80]. ومِفْعَال، كـ(مِفْتَاح). ومُفْعَال، كـ(مُفْصَاح)[81].

الثاني: مصدر الثلاثي المجرد يفيد المرة الواحدة إذا كان على وزن (فَعْلَة)، كـ(ضَرَبَ ضَرْبَة)[82].

ومصدر الزائد يدل على المرة بزيادة الهاء، كـ(الانطلاقة)[83]، ما لم يكن الثلاثي والزائد[84] مقرونًا بتاء التأنيث؛ فإن مصدره يدل المرة الواحدة بلفظ الواحدة، كـ(رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحدة)، و(دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحدة)[85].

الثالث: الماضي يُبنى للفاعل بفتح أوله، وللمفعول بضمه وكسر ما قبل آخره[86]. والمضارع يُبنى للفاعل بفتح حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر. وللمفعول بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر[87].

الرابع: إذا كان المضارع[88] على وزن (أَفْتَعِلُ)، وكانت فاؤه من حروف الإطباق الأربعة؛ فإنها تُقلب تاؤُه طاءً، كـ(أَصْطَلِحُ)[89]. وإن كانت فاؤه دالًا أو ذالًا أو زايًا، قُلبت دالًا كـ(ازْدَجَرَ)[90].

وهو[91] أصله الماضي[92]؛ فلما أريد الدلالة على حصول الحدث في المستقبل أو الحال أدخلوا عليه الأحرف الأربعة: (التاء، والياء، والنون، والهمزة)، وكل من الأربعة يدل على معنى زائد[93]: فـ(التاء) تدل على أن الفاعل المخاطب مطلقًا، مفردًا كان أو مثنًى أو مجموعًا، وقد تدل على أن الفاعل الغائبة مطلقًا، مفردة كانت أو مثناة. و(الياء) تدل على أنه الغائب المذكر مطلقًا، مفردًا كان أو مثنًى أو مجموعًا، وقد تدل على أنه جمع المؤنث الغائب. و(النون) تدل على أنه المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم فقط، مجازًا[94]. والهمزة تدل على أنه المتكلم وحده. ويتعين للحال أو الاستقبال[95] بالقرينة[96]، وللاستقبال إن دخلت عليه السين أو سوف[97].

وصيغة المضارع لا تتغير بدخول حرف النفي[98]، بخلاف حروف الجزم والنصب؛ فإن حرف الجزم يزيل حركة المسند للواحد، ونون المسند للاثنين، أو الجماعة، والواحدة المخاطبة، بخلاف نون ضمير جمع المؤنث؛ فلا يزيلها؛ لأنه في مقابلة واو جمع المذكر[99].

وحرف النصب يغير هيئة الفعل من الرفع إلى النصب[100]، ويحذف النونيْن السابقين[101].

وإذا بُني المضارع للفاعل فُتحَ أولُه وكُسر ما قبل آخره، وللمفعول ضُمَّ أولُه وفُتح ما قبل آخره[102].

وتُدْخِلُ عليه نوني التوكيد لتدل على الجزم[103] بوقوع الفعل؛ فتفتح الثقيلة، وتسكن الخفيفة، ما لم تكن الثقيلة في فعل مسند لاثنين أو جماعة النسوة؛ فإنها تُكسر دائمًا[104].

والفعل المؤكد: يُفتح إذا أسند للواحد المذكر، والواحدة الغائبة[105]. ويُضم إذا أسند لجماعة الذكور. ويُكسر إذا أُسند للواحدة المخاطبة؛ فله هيئات ثلاث[106].

تتمة

كل ما ثبت للماضي يثبت للمضارع؛ لِمَا علمت أنه أصله[107]؛ وإنما اختصرنا في الكلام على المضارع ونونيه[108]، وأجملنا العبارة، وتركنا الأمثلة؛ لمَّا اشتهر ذلك في كتب النحو؛ فصار ضروريًّا للمبتدئ فضلًا عن غيره.

والأمر دائمًا يأتي على لفظ المضارع[109]؛ فإذا أريد جعله أمرًا وكان ما بعد حرف المضارعة متحركًا جيء به كذلك، وبما بعده ساكنًا؛ فتقول في الأمر من (تَدَحْرَجَ): دَحْرِجْ. وإن كان ما بعده ساكنًا[110] جيء به وبما بعده كذلك، مع زيادة همزة وصل في أوله، كـ(انْصُرْ)[111]، والله أعلم.

[خاتمة المصنف]

هذا ما سمح به الفكر القاصر، والذهن الفاتر، من رقم هذه القواعد الصرفية، والمقدمة الأوحدية، والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

[خاتمة الناسخ]

تمت هذه النسخة على يد كاتبها الفقير إلى مولاه القوي: عبد الكريم أحمد الملوي[112]، غفر الله له ولوالديه ومشايخه وكل المسلمين أجمعين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش

1- ينظر في ترجمته: السباعي، مقدمة هذا الكتاب، والأزهري، محمد البشير ظافر: اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة، طبع بمطبعة الملاجئ العباسية التابعة لجمعية العروة الوثقى، 1324هـ، ص:73، وكحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت)، 251/1.

2- كذا بالأصل، ولعل الصواب (مركبًا).

3- "ويسمّى مطابقًا أيضًا". الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1407هـ- 1987م، ص:39.

4- ينظر: ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط2، (د. ن)، (د. ت)، 28/1، 30-32.

5- "الفعلُ- من حيث أداؤُهُ معنًى لا يتعلَّقُ بزمان، أو يَتعلقُ به- قسمان: جامدٌ، ومُتصرفٌ؛ لأنه إن تعلق بزمان؛ كان ذلك داعيًا إلى اختلاف صوره، لإفادة حدوثه في زمان مخصوص، وإن لم يتعلق بزمان، كان هذا موجبًا لجموده على صورة واحدة". غلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط18، 1406هـ- 1986م، 55/1.

6- قوله: (يبحثون) هو على لغة طيئ، وهي اللغة التي تسمى بلغة أكلوني البراغيث، وهي: اتصال ضمير الرفع بالفعل المسند إلى الظاهر. ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1403هـ- 1983م، ص:149، و"أنكر قوم من النحويين هذه اللغة، وتأولوا ما ورد منها، ولا يقبل قولهم في ذلك؛ بل هي ثابتة بنقل الأئمة". المرادي، الجنى الداني، ص:170.

7- الاسم المتمكن هو المعرب. ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 36/1، والأشموني، علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (د. تح.)، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1999م، 83/1.

8- ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م، 303/4.

9- السفرجل: من الفواكه معروف، واحدته: سفرجلة. ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ت: (سفرجل). أو هو شجر مثمر من الفصيلة الوردية، يجمع على (سفارج). ينظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، دار عمران، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية، ط3، 1985م، (سفرجل).

10- في الأصل: كاشهابا. والتصويب من اللباب في علل البناء والإعراب 211/2. قال ابن منظور: "والشَّهَبُ والشُّهْبَةُ لَونُ بَياضٍ يَصْدَعُه سَوادٌ في خِلالِه...، وقيل الشُّهْبة البَياضُ الذي غَلَبَ على السَّوادِ...، وفَرَسٌ أَشْهَبُ وقدِ اشْهَبَّ اشْهِباباً واشْهابَّ اشْهيباباً مثله وأَشْهَبَ الرجلُ إذا كان نَسْلُ خَيْلِهِ شُهْباً". ابن منظور، جمال الدين: لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1999م، (شهب).

11- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 303/4.

12- ينظر: ابن الحاجب: الشافية، ص:70، وغلاييني: جامع الدروس العربية 54/1.

13- "ويعبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلا المكرر للإلحاق". ابن الحاجب: الشافية، ص:6.

14- "لِلثُّلاثِيِّ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ، والقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ بِنَاءً، سَقَطَ (فِعْل)، بِكَسْرِ الفَاءِ وضَمِّ العَيْنِ، و(فُعِل)، بِضمِّ الفَاءِ وَكَسْرِ العَيْنِ، وقَدْ جَاءَ (حِبْك)، و(دُئِل)، وهُمَا نَادِرَانِ؛ فَلا يَكُونَانِ أَصْلًا في الوَزْنِ". الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:29- 30، وينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط5، 1403هـ- 1983م، 60/1. وأبنيته العشرة هي: (فَعْل) ككَلْبٍ، و(فَعَل) كفَرَسٍ، و(فَعُل) كرَجُل، و(فَعِل) ككَبِد، و(فُعُل) كعُنُق، و(فُعَل) كصُرَد، و(فُعْل) كقُفْل، و(فِعْل) كحِمْل، و(فِعِل) كإبِل، و(فِعَل) كعِنَب. ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:30-32، والثمانيني، عمر بن ثابت: شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط1، 1999م، ص:204.

15- ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 304/4، والمرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م، 1512/3.

16- ينظر: الأستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، 1395هـ- 1975م، 39/1، والمرادي: توضيح المقاصد 1513/3.

17- ما بين معقوفين زيادة من المحقق. والظاهر أنه ساقط من الناسخ.

18- ينظر: المبرد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت)، 66/1-67، وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1407هـ- 1987م، 182/3، والثمانيني: شرح التصريف، ص:205- 206، والمرادي: توضيح المقاصد 1519/3-1520، والأشموني: شرح الأشموني 1752/4- 1753.

19- الجعفر: "النهر الصغير والكبير الواسع، ضد، أو النهر الملآن، أو فوق الجدول. والناقة الغزيرة". القاموس المحيط (نهر). والغزيرة أي: غزيرة اللبن. ينظر: المعجم الوسيط (نهر).

20- الزبرج: "الزينة من وشي أو جوهر والذهب والسحاب الرقيق فيه حمرة". الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، (د. تح)، عالم الكتب بيروت، د. ت: (زبرج).

21- في الأصل: برسن. والتصويب من الشافية، ص:14.

22- "البُرْثُنُ: مِخْلَبُ الأَسَد. وقيل: هو للسبُع كالإِصْبَع للإِنسان. وقيل: البُرْثُنُ الكَفُّ بكمالها مع الأَصابع". ابن منظور: لسان العرب (برثن).

23- قال ابن منظور: "الزِّبرُّ- بالكسر والتشديد- من الرجال الشديد القوي". ابن منظور: لسان العرب (زبر).

24- هذا البناء زاده الأخفش. ينظر: ابن الحاجب: الشافية، ص:14. قال ابن جني:" وخالفه جميع البصريين إلا من قال بقوله، والذي رواه الناس غيره (جُخْدُب) بضم الدال". ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1999م، ص:55.

25- الجُخْدُبُ، والجُخْدَبُ: الضَّخْم الغليظُ من الرِّجال والجِمال. ينظر: لسان العرب (جخدب). أو هو ضرب من الجنادب ومن الجراد ومن الخنفساء ضخم. وكقنفذ وجندب: الأسد. ينظر: القاموس المحيط (جخدب). ولم يذكر المصنف أوزان الخماسي المجرد، وهي: (فَعَلَّلٌ)، كسَفَرْجَل، و(فِعْلَلٌّ)، كقِرْطَعْب، و(فُعَلَّلٌ)، كقُذَعْمِل، و(فَعْلَلِلٌ)، كجَحْمَرِش. ينظر: المبرد: المقتضب 68/1، والثمانيني: شرح التصريف، ص:208، والعكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر- دمشق، ط1، 1995م، 213/2، والمرادي: توضيح المقاصد 1524/3.

26- ينظر: ابن يعيش، موفق الدين: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط1، 1393هـ- 1973م، ص:37- 38، والمرادي: توضيح المقاصد 305/1، 1518/3، وابن عقيل: شرح ابن عقيل 24/1، والأشموني: شرح الأشموني 1748/4. ويعبر بعض النحويين عن الفعل المضارع المسبوق بـ(لا) الناهية بـ(فعل النهي). ينظر: ابن يعيش: شرح الملوكي، ص:37- 38، 62- 63، والأشموني في شرح الألفية 1396/3.

27- ويسمى غابرًا. ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:53. وهو "ما دلَّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي". غلاييني: جامع الدروس العربية 33/1.

28- قال الجرجاني: "ويسمّى مطابقًا أيضًا". الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:39.

29- ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:36، والزنجاني: التصريف العزي، ص:3- 4.

30- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 181/3، والزنجاني: التصريف العزي، ص:4- 5، والثمانيني: شرح التصريف، ص:431. وأوزانه هي: (فَعَلَ يَفْعُلُ، فَعَلَ يَفْعِلُ، فَعِلَ يَفْعَلُ، فَعَلَ يَفْعَلُ، فَعِلَ يَفْعِلُ، فَعُلَ يَفْعُلُ). ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:36- 38.

31- ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:36، والزنجاني: التصريف العزي، ص:4.

32- زيادة من المحقق.

33- ينظر: المصدران السابقان.

34- زيادة من المحقق.

35- ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:37، والزنجاني: التصريف العزي، ص:5.

36- ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:38، والزنجاني: التصريف العزي، ص:5.

37- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:6- 7، والثمانيني: شرح التصريف، ص:194.

38- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:5.

39- في الأصل: (افْعَلَّلَ). والتصويب من: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:46، والزمخشري، أبي القاسم جار الله محود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب، ومعه المفضل في شرح أبيات المفصل، للنعساني، تقديم وتبويب: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط1، 1993م، ص:375، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 218/2.

40- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:8.

41- ينظر: ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر: الكافية، (ضمن كتاب مجموع مهمات المتون)، تصحيح: أحمد سعد علي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط4، 1949م،: الكافية،

ص:412، والأستراباذي، رضي الدين: شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1419هـ– 1998م، 413/3.

42– ينظر: ابن الحاجب: الكافية، ص:412، والأستراباذي: شرح الكافية 427/3.

43– ينظر: ابن الحاجب: الكافية، ص:412، والأستراباذي: شرح الكافية 414/3.

44– ينظر: ابن الحاجب: الكافية، ص:413، والأستراباذي: شرح الكافية 428/3.

45– ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:39، والثمانيني: شرح التصريف، ص:194، وعبد الحميد: تكملة في تصريف الأفعال بذيل شرح ابن عقيل 609/2.

46– ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:25– 27، والأستراباذي: شرح الشافية 235/3.

47– يقصد عدم اتصال الضمير بها.

48– "اللين أعم من المد، وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء، سواء أكانت متحركة أم ساكنة، وسواء أكانت مسبوقة بحركة أم لا، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا، فهو أعم من المد واللين جميعا، وعلى ذلك يكون واو (عصفور)، وألف (قرطاس)، وياء (قنديل)؛ حروف علة ومد ولين، ويكون واو يوم وياء (بين) و(بيع) حروف علة ولين، وليس حروف مد، ويكون ياء (بيان)، وواو (وعد) و(نزوان)، حروف علة، وليست مدًّا ولا لينًا". الأستراباذي: شرح الشافية 250/1، هامش المحققين. وقال الرضي: "ومع المد الذي في حروف اللين يشترط في الساكن الثاني أحد الشرطين: أحدهما أن يكون مدغمًا بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معًا من كلمة حرف المد...، الشرط الثاني من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني: أن يكون موقوفا عليه بالسكون، أو مجرى مجرى الموقوف عليه، وذلك لأن الوقف لقصد الاستراحة، ومشارفة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذى كنت فيه". الأستراباذي: شرح الشافية 212/2، 213– 215.

49– ينظر: الأستراباذي: شرح الشافية 244/3.

50– ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:39، والأستراباذي: شرح الشافية 244/3. قال الرضي: "لغة أهل الحجاز فيه ترك الإدغام، وأجاز غيرهم الإدغام أيضًا؛ لأن أصل الحرف الثاني الحركة". السابق 264/3.

51– ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:27، والأستراباذي: شرح الشافية 243/2– 246، وابن عصفور: الممتع 659/2.

52– ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:28– 47.

53– ويقال له: المثال، مثل: وَعَدَ. ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:28– 29.

54– "ويقال له: الأجوف، وذو الثلاثة؛ لكون ماضيه على ثلاث أحرف إذا أخبرت عن نفسك". الزنجاني: التصريف العزي، ص:31.

55– "ويقال له: الناقص، وذو الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك، نحو: غزوتُ". الزنجاني: التصريف العزي، ص:36.

56– ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:42.

57– وهو" في الاسم لا غير". الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:42.

58– ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:44، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:42.

59- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:47. أي: كأن يقال: هذه واوٌ، وهذه ياءٌ؛ إذ يرى بعض النحويين أن الهمزة حرف علة، منهم: الخليل بن أحمد. ينظر: الفراهيدي: كتاب العين 43/1. ومنهم: الفارسي. ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 1816/4، وهو رأي ابن مالك. ينظر: الألفية، ص:110، والمرادي: توضيح المقاصد 1605/3، والأستراباذي: شرح الشافية 71/3، هامش المحققِين. وبعضهم يرى أن الهمزة شبيهة بحرف العلة، وبعضهم أنها حرف صحيح. ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 1816/4، وقد جمع الغلاييني بين هذين الرأيين بقوله: "الهمزة من الحروف الصحيحة، غيرَ أنها تُشْبِهُ أحرفَ العِلة؛ لذلك تقْبَل الإعلالَ مثلَها، فتتقلبُ إليها في بعض المواضع". غلاييني: جامع الدروس العربية 117/2.

60- ينظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 353/2- 355.

61- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:30، والثمانيني: شرح التصريف، ص:431، والمصدر السابق؛ وذلك لخفتها. ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:71.

62- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:31، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:72، وابن الحاجب: الشافية، ص:96، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص:218، والأستراباذي: شرح الشافية 2/1.

63- فأصل قال وباع: قَوَلَ، وبَيِعَ. ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار القلم، القاهرة، 1385هـ- 1966م، 342/4- 343، وابن السراج: الأصول في النحو 279/3- 281، والزنجاني: التصريف العزي، ص:31- 32.

64- ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، (د. ت)، 342/2، 348، والثمانيني: شرح التصريف، ص:435- 438، 443.

65- هي: (أَفْعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ). ينظر: الأستراباذي: شرح الكافية 132/4.

66- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:34.

67- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:35- 36، والأستراباذي: شرح الكافية 130/4، وابن عقيل: شرح ابن عقيل 575/2- 576.

68- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:35، والثمانيني: شرح التصريف، ص:460.

69- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:36، والثمانيني: شرح التصريف، ص:461، 468، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:84، والأستراباذي: شرح الكافية 132/4.

70- مثل: المُعطَى، والمُشْتَرَى. ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:37.

71- في الأصل: على وزن (فعل). والتصويب من الزنجاني: التصريف العزي، ص:37.

72- مثل: غزوْا، غزَتْ، غزَتا. ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:37.

73- ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد أحمد، تقديم: فتحي عبد الرحمن حجازي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د. ت)، 664/2، وغلاييني: جامع الدروس العربية 117/2- 118، وحسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف بمصر، (د. ت)، 771/4.

74- ينظر: الأستراباذي: شرح الشافية 305/3.

75- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:48.

76- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:52.

77- وشذّ نحو: المسجِد، والمسكِن، والمنبِت، وقياسها الفتح؛ لأن مضارعها مضموم العين. واسم الزمان والمكان من الرباعي كمفعولهما، نحو: مُدَحْرَج، ومُكْرَم. ينظر: الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:59- 61.

78- له ثلاثة أبنية: مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعَلَة. ينظر: التصريف العزي، ص:54، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:61، وابن الحاجب: الشافية، ص:31، والزمخشري: المفصل، ص:307.

79- المحلب: الإناء الذي يحلب فيه اللبن. ينظر: ابن منظور: لسان العرب (حلب).

80- قال ابن منظور: "الكَسْحُ: الكَنْسُ، كَسَحَ البيتَ والبئر يَكْسَحُه كَسْحًا: كَنَسه، والمِكْسَحة المِكْنَسةُ". لسان العرب (كسح).

81- كذا ضبطها في الأصل. ولم أقف- فيما اطلعت عليه من مصادر- على من ذكر هذا الوزن من أوزان اسم الآلة، أو معنى كلمة (مفصاح) على أنها اسم آلة. وقد خالف المصنف ما ذكره علماء الصرف بزيادته هذا الوزن؛ بل إن المصنف على الرغم من أن كتابه هذا مختصر من التصريف العزي؛ لم يلتزم بما فيه من الأوزان الثلاثة؛ فزاد عليها هذا الوزن الرابع، والله أعلم.

82- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:54، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:65، وابن الحاجب: الشافية، ص:29، والزمخشري: المفصل، ص:280.

83- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:55، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:66، وابن الحاجب: الشافية، ص:29، والزمخشري: المفصل، ص:280.

84- في الأصل: والزيد.

85- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:55، والزمخشري: المفصل، ص:280.

86- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:9- 11، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:67، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 157/1، والأستراباذي: شرح الكافية 128/4- 129.

87- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:12- 13، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:68، والأستراباذي: شرح الكافية 128/4.

88- كذا بالأصل، وهو ما جعلني أضبطها بصيغة المضارع، وما يُذكر في كل المصادر والمراجع بصيغة الماضي. ينظر- مثلًا-: الزنجاني: التصريف العزي، ص:19، وابن الحاجب الشافية، ص:118، والأستراباذي: شرح الشافية 227/3، 229.

89- ينظر: ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر: الشافية، (ضمن كتاب مجموع مهمات المتون)، تصحيح: أحمد سعد علي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط4، 1369هـ- 1949م، ص:128، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 346/2- 347، والأستراباذي: شرح الشافية 226/3، وابن عقيل: شرح ابن عقيل 582/2.

90- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:19، وابن الحاجب: الشافية، ص:118، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 348/2- 349، والزمخشري: المفصل، ص:516، والأستراباذي: شرح الشافية 227/3- 229.

91- يقصد: المضارع.

92- الماضي أصل للمضارع. ينظر: الأستراباذي: شرح الشافية 145/3.

93- ينظر في هذه المعاني: الزنجاني: التصريف العزي، ص:11، وابن الحاجب: الكافية، ص:415، والأستراباذي: شرح الكافية 18/4- 19.

94- في الأصل: مجاز.

قال الرضي: "ويقول الواحد المعظم، أيضًا: نفعل، وفعلنا، وهو مجاز عن الجمع، لعدهم المعظم كالجماعة، ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين: فعلوا، وفعلتم، في الكلام القديم المعتد به، وإنما هو استعمال المولدين". شرح الكافية 18/4.

95- ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 41/1. وينظر: ابن يعيش: شرح الملوكي، ص:62. وهذه الحروف "تنبئ أن الفعل لم يحصل بعد لفاعله، وأن بينه وبين تحصيله جزءًا من الزمان". السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1992م، ص:91.

96- القرينة مثل: (يفعل الآن)، أو (يفعل غدًا). ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:12.

97- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:12. لأنهما لا يسبقان من الأفعال سوى الفعل المضارع؛ لإفادة التنفيس. ينظر: سيبويه: الكتاب 233/4، والمرادي: الجنى الداني، ص:458. ولإفادة الاستقبال. ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 42/1، والزمخشري: المفصل، ص:452، وابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، (د. تح.)، عالم الكتب، بيروت، (د. ت)، 148/8. ويقصد بالتنفيس: تخليص المضارع وقلبُه من الزمن الضيّق، وهو الحال، إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال. ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 148/8، وابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م، 148/1.

98- يقصد بالنافي هنا: (ما)، و(لا). ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:14.

99- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:15.

100- ينظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 47/2، وغلاييني: جامع الدروس العربية 167/2، 183.

101- أي: نون المسند للاثنين، ونون ضمير جمع المؤنث. ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:15.

102- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:12، 14، والجرجاني: المفتاح في الصرف، ص:58- 59، وابن الحاجب: الكافية، ص:412- 413، والأستراباذي: شرح الكافية 128/4، 133.

103- يقصد بالجزم: التوكيد.

104- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:20، والأستراباذي: شرح الشافية 213/2، وابن عقيل: شرح ابن عقيل 315/2- 316.

105- في الأصل: (والواحدة المخاطبة). وهو سهو من الناسخ. والتصويب من الزنجاني: التصريف العزي، ص:21. مثل: لَيَنْصُرَنَّ (هو)، ولَتَنْصُرَنَّ (هي).

106- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:21، وعبد الحميد، محمد محيي الدين: تكملة في تصريف الأفعال، بذيل شرح ابن عقيل، ط2، (د. ن)، (د. ت)، 649/2.

107- ينظر: الأستراباذي: شرح الشافية 145/3.

108- يقصد بالنونين: نوني التوكيد، الثقيلة والخفيفة.

109- الأمر جارٍ على لفظ المضارع المجزوم. ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:16. أو هو مقتطع من المضارع. ينظر: عبد الحميد: تكملة في تصريف الأفعال بذيل شرح ابن عقيل 650/2.

110- في الأصل: (ساكن).

111- ينظر: الزنجاني: التصريف العزي، ص:16-17، والزمخشري: المفصل، ص:339، وعبد الحميد: تكملة تصريف الأفعال بذيل شرح ابن عقيل 650/2.

112- لم أقف له على ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر.